


الجمعية العامة الدورة الستون  
البند ٦٠ من جدول الأعمال

## قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/60/L.8 و Add.1)]

## ٥/٦٠ - تحسين السلامة على الطرق في العالم

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٠٩/٥٧ المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣ و ٩/٥٨ المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ و ٢٨٩/٥٨ المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ المتعلقة بتحسين السلامة على الطرق في العالم،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن الأزمة العالمية للسلامة على الطرق<sup>(١)</sup>،

وإذ تثنى على منظمة الصحة العالمية لدورها في تنفيذ الولاية التي أوكلتها إليها الجمعية العامة في قرارها ٢٨٩/٥٨ بالعمل كمنسق لمسائل السلامة على الطرق داخل منظومة الأمم المتحدة، بتعاون وثيق مع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة،

وإذ تثنى أيضا على اللجان الإقليمية للأمم المتحدة وعلى هيئاتها الفرعية لاستجابتها للقرارات المذكورة أعلاه ولتقرير الأمين العام، عن طريق الإسراع بخطى أنشطتها المتعلقة بالسلامة على الطرق أو توسيع تلك الأنشطة،

وإذ تلاحظ مع الارتياح التقدم الذي أحرزه فريق تعاون الأمم المتحدة للسلامة على الطرق، على النحو المبين في تقرير الأمين العام<sup>(٢)</sup>، والذي أحرزته كذلك مبادرات السلامة على الطرق، التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والشركاء الدوليون،

وإذ تشدد على أهمية استمرار الدول الأعضاء في استخدام التقرير العالمي عن الوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور كإطار للجهود المبذولة في مجال السلامة على

(١) A/60/181 و Corr.1.

(٢) المرجع نفسه، الفقرة ٣٢.

الطرق، وفي تنفيذ التوصيات الواردة فيه عن طريق إيلاء اهتمام خاص لعوامل الخطر الخمسة المحددة في التقرير، وهي عدم استخدام أحزمة الأمان ومقاعد السلامة الخاصة بالأطفال، والكحول، وعدم استخدام الخوذ، والسرعة غير الملائمة والمفرطة، وعدم توافر الهياكل الأساسية<sup>(٣)</sup>،

**وإذ ترحب** باقتراح اللجنة الاقتصادية لأوروبا استضافة أسبوع الأمم المتحدة العالمي الأول للسلامة على الطرق في جنيف في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، وهو الأسبوع الذي يستهدف مستخدمي الطرق من الشباب، بمن فيهم السائقون من الشباب،

**وإذ ترحب أيضا** باقتراح تسمية يوم الأحد الثالث من شهر تشرين الثاني/نوفمبر يوما عالميا لإحياء ذكرى ضحايا حركة المرور على الطرق، اعترافا بما لحق بهؤلاء الضحايا وأسره من خسائر ومعاناة<sup>(٤)</sup>،

**واقترانها** منها بأن مسؤولية السلامة على الطرق تقع على عاتق الجهات المحلية والبلدية والوطنية،

**وإذ تدرك** أن قدرة العديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على معالجة هذه المسائل قدرة محدودة، وإذ تشدد في هذا السياق على أهمية التعاون الدولي لمواصلة دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية على الأخص لبناء قدراتها في ميدان السلامة على الطرق، وعلى أهمية تقديم الدعم المالي والفني لمساعدتها في هذه الجهود،

١ - **تعرب عن قلقها** لاستمرار تزايد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور في أنحاء العالم، وبخاصة في البلدان النامية؛

٢ - **تؤكد من جديد** أهمية معالجة مسائل السلامة على الطرق، والحاجة إلى مواصلة تعزيز التعاون الدولي، مع أخذ احتياجات البلدان النامية بعين الاعتبار، عن طريق بناء القدرات في مجال السلامة على الطرق، وتوفير الدعم المالي والتقني لجهودها؛

٣ - **تشجع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي**، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، على تقديم الدعم المالي والتقني والسياسي، حسب الاقتضاء، للجان الأمم المتحدة الإقليمية ولنظمة الصحة العالمية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة دعما لجهودها الرامية إلى تحسين السلامة على الطرق؛

(٣) المرجع نفسه، الفقرتان ٣٧ (و) و (ز).

(٤) المرجع نفسه، الفقرة ٣٧ (ط).

٤ - تدعو لجان الأمم المتحدة الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والشركاء الدوليين إلى مواصلة المبادرات القائمة في مجال السلامة على الطرق، وتشجيعها على اتخاذ مبادرات جديدة في هذا الصدد؛

٥ - تشجع الدول الأعضاء على التقيّد باتفاقية السير على الطرق لعام ١٩٤٩<sup>(٥)</sup> وبتفاقية السير على الطرق لعام ١٩٦٨<sup>(٦)</sup> وبتفاقية لافتات وإشارات الطرق لعام ١٩٦٨<sup>(٧)</sup>، سعياً لتأمين أعلى مستوى من السلامة على الطرق في بلدانها، كما تشجعها على السعي جاهدة للتقليل من الإصابات والوفيات الناجمة عن حوادث المرور، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

٦ - تؤكد أهمية التحسن في القواعد القانونية الدولية لسلامة المرور على الطرق، وترحب، في هذا الصدد، بعمل الفرقة العاملة المعنية بسلامة المرور على الطرق والتابعة للجنة النقل الداخلي في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، فيما يتعلق بصياغة مجموعة كبيرة من التعديلات على اتفاقيتي عام ١٩٦٨ المتعلقتين بالسير على الطرق وبلافتات وإشارات الطرق؛

٧ - تدعو الدول الأعضاء إلى تنفيذ توصيات التقرير العالمي عن الوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور، بما فيها تلك المتعلقة بعوامل الخطر الخمسة، وهي عدم استخدام أحزمة الأمان ومقاعد السلامة الخاصة بالأطفال، وعدم استخدام الخوذ، والقيادة في حالة سكر، والسرعة غير الملائمة والمفرطة، وكذلك عدم توافر الهياكل الأساسية المناسبة؛

٨ - تدعو أيضاً الدول الأعضاء إلى إنشاء وكالة رائدة على الصعيد الوطني معنية بالسلامة على الطرق، ووضع خطة عمل وطنية للتقليل من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور، عن طريق سن وتنفيذ التشريعات والقيام بحملات التوعية الضرورية ووضع أساليب ملائمة لرصد وتقييم الأنشطة التي يجري تنفيذها؛

٩ - تدعو اللجان الإقليمية للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية إلى الاشتراك معا في تنظيم أسبوع الأمم المتحدة العالمي الأول للسلامة على الطرق، في حدود مواردها، وبلاستعانة كذلك بالمساعدات المالية الطوعية التي تتلقاها من أصحاب المصلحة المعنيين من الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، كي يكون بمثابة قاعدة تنطلق منها الأنشطة العالمية والإقليمية، وفي المقام الأول الأنشطة الوطنية والمحلية الهادفة إلى التوعية بمسائل السلامة

(٥) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٢٥، الرقم ١٦٧١.

(٦) المرجع نفسه، المجلد ١٠٤٢، الرقم ١٥٧٠٥.

(٧) المرجع نفسه، المجلد ١٠٩١، الرقم ١٦٧٤٣.

على الطرق، وإلى تحفيز الاستجابة والنهوض بما يتناسب مع هذه السياقات، كما تدعوها إلى عقد منتدى ثان لأصحاب المصلحة المعنيين بالسلامة على الطرق في جنيف، كجزء من الأسبوع العالمي للسلامة على الطرق، من أجل مواصلة العمل الذي بدأ في المنتدى الأول المعقود في مقر الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٤؛

١٠ - تدعو الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى الاعتراف بيوم الأحد الثالث من شهر تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام كيوم عالمي لإحياء ذكرى ضحايا حركة المرور على الطرق، باعتبار ذلك وسيلة مناسبة لتكريم ضحايا حوادث المرور وأسرههم؛

١١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين تقريراً عن التقدم المحرز في تحسين السلامة على الطرق في العالم؛

١٢ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورها الثانية والستين البند المعنون "الأزمة العالمية للسلامة على الطرق".

الجلسة العامة ٣٨

٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥